

## أثر اتفاقية تريبس في تعزيز نقل التكنولوجيا الدوائية

## إلى الدول النامية وفقا لإعلان الدوحة

## The impact of the TRIPS Agreement in promoting the transfer of pharmaceutical technology to developing countries in accordance with the Doha Declaration

تاريخ القبول: 2019/12/10

تاريخ الإرسال: 2019/09/16

تفاقم الأمراض وصعوبة الحصول على الدواء، إلى توحيد موقفها بمساندة المنظمة العالمية للصحة إلى عقد المؤتمر الوزاري المتعلق بهذا الشأن أو ما يعرف بإعلان الدوحة للتنمية، من أجل توسيع فرص المرونة خاصة في مجال براءات فيما يتعلق بإنتاج وتصنيع الدواء ونقل التكنولوجيا المتعلقة به. **الكلمات المفتاحية:** التكنولوجيا الدوائية؛ اتفاقية تريبس؛ الدوحة.

**Abstract:**

*The issue of the provision of technology has become a necessity for developing countries so that they can counter the monopoly of developed countries. In this regard, the issue of access to medical technology and medicine has become a matter of great tension, especially after the TRIPS Agreement established the protection of this technology under patents. Which deals with the issue of the protection of intellectual property rights over the interests of developing countries, which led the latter, especially after the aggravation of diseases and the*

وليد بن لعامر (\*)  
جامعة باتنة 1- الجزائر  
مخبر الأمن الانساني:  
(الواقع، الرهانات والآفاق)  
walidbenlameur57@gmail.com

آمال بوهنتالة  
جامعة باتنة 1- الجزائر  
Amelunivdroit@yahoo.fr

**ملخص:**

إن مسألة توفير التكنولوجيا أصبح ضرورة حتمية للدول النامية، حتى تستطيع مجابهة احتكار الدول المتقدمة لها، وفي هذا الصدد أصبحت قضية الحصول على التكنولوجيا الطبية والدواء مسألة توتر شديد خاصة بعد أن سطرت اتفاقية تريبس مسألة حماية هذه التكنولوجيا بموجب براءات الاختراع، فضلا عن عيوب أحكام هذه الاتفاقية التي تعنى بمسألة حماية حقوق الملكية الفكرية على مصالح الدول النامية، مما أدى بهذه الأخيرة وخاصة بعد

(\*) - المؤلف المراسل.

*flexibility, particularly in the field of patents, in the production, processing and transfer of technology.*

**Keywords:** Pharmaceutical technology; trips; doha.

*difficulty of obtaining medicine, to unite its position with the support of the World Organization for Health to hold the Ministerial Conference. The so-called Doha Development Declaration, in order to expand opportunities for*

### مقدمة:

يعد موضوع نقل التكنولوجيا من الموضوعات الحديثة التي حظيت باهتمام دولي كبير، وذلك لكونها تعد الوسيلة العصرية للتقدم، وبسط الهيمنة الاقتصادية خاصة على الصعيد المعرفي، والآلية التي بموجبها يتم تقسيم الدول إلى متقدمة، أو نامية، أو متخلفة، ولقد أخذ موضوع نقل التكنولوجيا منحى تصاعدي من حيث الاهتمام بها، ووضع الأطر القانونية المنظمة لها، حيث أصبحت التكنولوجيا اليوم سلعة هامة في سوق التبادل التجاري والتي يتم تداولها عن طريق براءات الاختراع.

وتسعى الدول النامية التي تفتقر إلى قاعدة تكنولوجية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر لا يتأتى إلا من خلال البحث عن أنجع أسلوب لنقلها، خاصة ذلك المرتبط بالمجال الصحي، حيث شهدت السنوات الأخيرة تركيزا شديدا على دور التكنولوجيا الطبية، سواء عمليات الابتكار التي تؤدي إلى ظهور تكنولوجيا جديدة أو سبل نشر هذه التكنولوجيا في الأنظمة الصحية، وكما أن مسألة النفاذ إلى الأدوية الأساسية باعتباره أحد أبعاد الحق في الصحة قد لعبت دورا كبيرا في دفع الدول النامية إلى ضرورة توفير منظومة صحية تعمل على نحو جيد من أجل توفير التكنولوجيا الدوائية، خاصة مع اتساع نطاق التركيز الذي شمل كيفية النهوض بالابتكار اللازم وكيفية التعامل مع الاحتياجات الصحية، وكيفية ضمان النفاذ العادل إلى جميع التكنولوجيا الطبية الضرورية.

وتعتبر اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (trips) أهم نظام دولي يتولى فكرة حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الصحي ومجال الدواء، والذي يعبر عن المحتوى التكنولوجي للتركيبات الكيميائية المفيدة في العلاج، واعتبار صناعة الكيمائيات الدوائية والتي هي جوهر المستحضرات الصيدلانية من



الصناعات كثيفة التكنولوجيا الدقيقة والمعقدة والتي تتطلب قدرا من التطور العلمي والتكنولوجي<sup>(1)</sup>.

ولقد ترتب عن اتفاق تريبس في هذا الشأن جملة من الخروقات في مجال الصحة جعلت منها آلية لاحتكار التكنولوجيا الصحية، مما دفع بالدول النامية ومع بروز عيوب اتفاق تريبس إلى البحث عن أنجع أسلوب يكفل لها توفير التكنولوجيا الدوائية وهذا ماتم من خلال مؤتمر الدوحة أو ما يعرف ب: إعلان الدوحة للتنمية، والذي يصب في مصلحة الدول النامية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الورقة البحثية، حيث ستقتصر الدراسة على نقل التكنولوجيا في مجال الصحة والدواء وفقا لإعلان الدوحة وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة إعلان الدوحة للتنمية في خلق قاعدة تكنولوجية للدول النامية في مجال الصناعات الدوائية؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال محورين:

المحور الأول: قصور اتفاقية تريبس في توفير تكنولوجيا دوائية للدول النامية.

المحور الثاني: فعالية أحكام إعلان الدوحة في تشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية.

#### **المحور الأول: قصور اتفاقية تريبس في نقل تكنولوجيا دوائية للدول النامية**

لقد لعبت قواعد حماية الملكية الفكرية دورا كبيرا في مجال الصحة والتكنولوجيا الطبية، حيث أنها أثارت جدلا كبيرا أثناء التفاوض بشأن اتفاقية تريبس، وبلغ هذا الجدل أشده بعد تنفيذ أحكام اتفاقية تريبس، حيث أن الدول النامية سعت جاهدة لمنع إقحام حقوق الملكية الفكرية في المجال التفاوضي، ثم أنه وبعد فشلها في ذلك حاولت على الأقل تهذيب قواعد حماية الملكية الفكرية على نحو يتوافق مع وضعية الدول النامية<sup>(2)</sup>، مبررين موقفهم بأن أحكام اتفاقية تريبس تصب في مصالح الدول المتقدمة، والحفاظ على مصالح الشركات الدوائية التابعة لها، وقصور اتفاقية تريبس، وعدم فعاليتها في توفير تكنولوجيا دوائية للدول النامية من خلال:

أولا: الآثار المترتبة على الدول النامية بسبب تطبيق أحكام اتفاقية تريبس.



ثانيا: تقييم الفرص والمرونة المتاحة بموجب اتفاق تريبس من أجل نقل تكنولوجيا دوائية للدول النامية.

### **أولا: الآثار المترتبة على الدول النامية بسبب تطبيق أحكام اتفاقية تريبس:**

إن اتفاقية تريبس رغم ما تحمله من آثار إيجابية تتعلق بحماية الإبداع والابتكار، وتشجيع البحث والاختراع، ونقل التكنولوجيا إلا أن لها آثار سلبية تظهر من خلال اقتناء المعرفة لإنتاج السلع والخدمات، وقصر ملكيتها على الدولة المتقدمة<sup>(3)</sup>. وتظهر الآثار السلبية لاتفاقية تريبس على الدول النامية في تكنولوجيا الدواء من خلال القواعد التالية:

**1- منح براءة الاختراع لطريقة التصنيع والمنتج الدوائي:** إن تقرير اتفاقية تريبس بشأن منح براءة الاختراع لكل من طريقة التصنيع والمنتج الدوائي ترتب عنه عدم القدرة على الحصول على الدواء، لأن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى رفع سعر الدواء، فضلا على أن إصرار الدول المتقدمة على إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف كان نتيجة ضغط مارسته شركات الأدوية التابعة لهذه الدول، الأمر الذي يفرض على الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إحدى الخيارين<sup>(4)</sup>:

أ- دفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية عند الاستهلاك.

ب- توقف الشركات الدوائية التابعة للدول المتقدمة عن إنتاج الدواء مما يترتب عنه التبعية شبه الكاملة من طرف الدول النامية للسوق الخارجية.

وبالتالي فإن الشركات المصنعة لمنتج دوائي محمي ببراءة اختراع ستحاول أن تكسب أرباحا احتكارية، وفرض أسعار قد تكون مجحفة بحق الدول النامية، والأكثر من ذلك أن الدول النامية يعتمد معظمها على الواردات، ووجود براءات اختراع في الدول النامية قد يسمح لصاحب البراءة بمنع تصدير منتجه إلى دولة أخرى ولا سيما من خلال وضع رقابة على قنوات التوزيع، فعلى سبيل المثال: قيام الشركات الدوائية بتسجيل منتجاتها ببراءة اختراع في الدول النامية مثل جنوب إفريقيا حتى لا تتمكن هذه الأخيرة أن تكون موردا محتملا لجيرانها الفقراء في إفريقيا الجنوبية<sup>(5)</sup>.



2- تحديد فترة الحماية لبراءة الاختراع بـ20 عاما كحد أدنى ومحاولة تمديد فترة الحماية إلى أكثر من 20 عاما تمديدا لاحتكار التكنولوجيا وتعميقا لتبعية الدول النامية للدول المتقدمة<sup>(6)</sup>، وهذه الفترة الزمنية من الحماية تعطي فرصة أكبر للشركات الدوائية لاحتكار منتجاتها، ومنع غير الحاصلين على حق امتياز تصنيع الأدوية الجنيسة لتلك الأدوية مما يؤدي إلى التأثير على القدرة في الحصول على الأدوية الأساسية، وخفض دورة حياة المنتجات<sup>(7)</sup>، كما أن الضغط السياسي أو ما يعرف بديمومة الاضرار خاصة في مجال الصناعات الدوائية يحاول مد فترة الحماية لمدة أطول، وذلك من خلال إعادة صياغة شكل الدواء أو إضافة شيء فيه لتحويله إلى صورة جديدة أو إدخال تعديلات على الدواء مثل إعادة تحضيره بدرجة نقاء أكبر<sup>(8)</sup>.

3- كثرة براءات الاختراع لحماية نفس الدواء: أو ما يعرف بـ (البراءات المتراكمة)، فإن قيام الشركات العالمية للأدوية بتقديم عدد كبير من براءات الاختراع لحماية نفس المادة الفعالة، وذلك بهدف منع الدول النامية من تصنيعها أو الاستفادة منها، كما تقوم هذه الشركات بإصدار براءات اختراع أخرى تخص المواد الصيدلانية مثل الأقراص وغيرها، كما تقوم بإضافة بعض المواد الفعالة بهدف تمديد فترة الحماية واحتكار السوق<sup>(9)</sup>.

**ثانياً: تقييم الفرص والمرونة المتاحة بموجب اتفاقية تريبس من أجل نقل**

### **تكنولوجيا دوائية للدول النامية:**

إن ماجاءت به اتفاقية تريبس من أحكام في مجال نقل التكنولوجيا للدول النامية قد أثار جملة من الشكوك والمخاوف على مصالح تلك الدول، وذلك في عدم قدرة المشاكل الصحية المرتبطة بتوفير الدواء<sup>(10)</sup>، وكذلك إدراكها بأن خسائرها ستكون أكبر بكثير من مكاسبها، وعلى الرغم من توفير الاتفاقية لجملة من الفرص والمرونة معتبرة إياها مكاسب للدول النامية من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا لديها، فإن الأمر يستوجب تقييم تلك المرونة والفرص ومدى قدرتها على تخفيف الأعباء التي تترتب عن الدول النامية والمتمثل في:

1- الاستيراد الموازي: وهذا الإجراء أقرته المادة السادسة من اتفاقية تريبس، وبموجبه يمكن للدول النامية الحصول على الأدوية بالسعر المناسب<sup>(11)</sup>، فالاستيراد

الموازي يسمح للدول النامية الحصول على الأدوية بالأسعار المناسبة من خلال استغلال الاختلاف بين أسعار المنتجات الدوائية في مختلف الدول بالاستيراد الموازي بسعر أقل بدلا من الاستيراد المباشر من المنتج الأول بسعر أقل<sup>(12)</sup>.

وبالتالي فإن من مصلحة الدول النامية تبني مبدأ الاستفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية في تشريعاتها الوطنية، لأن تطبيق هذا المبدأ سوف يؤدي إلى تضيق نطاق الحقوق الإستثنائية المقررة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية في منع الغير من الاستيراد، ويسمح للدول النامية بالاستيراد الموازي وتوفير المنتجات في الأسواق المحلية بأقل الأسعار السائدة عالميا، إلا أن اتفاقية تريبس اتخذت موقفا سلبيا من مسألة الاستفاد الدولي لحقوق الملكية في المادة السادسة حيث نصت على أنه: (لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية مع مراعاة أحكام المادتين 3 و4 لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة استفاد حقوق الملكية الفكرية)<sup>(13)</sup>، وبالتالي يمكن الحصول على دواء بسعر مناسب يكون في متناول العامة، وتوفير فرص للتسوق والشراء بأفضل الأسعار للمنتجات الدوائية<sup>(14)</sup>.

**2- التراخيص الإجبارية والأدوية الجنيسة:** لقد أجازت المادة 31 من اتفاقية تريبس استخدام الاختراع موضوع البراءة دون الحصول على موافقة صاحب الحق بما في ذلك الاستخدام من قبل الحكومة أو من أطراف ثالثة مخولة من قبل الحكومة، وفي المجال الدوائي فإنه يجوز للشركات الدوائية التقدم بطلب ترخيص إجباري لاستغلال البراءة الدوائية إذا كان إنتاج شركة الدواء مالكة البراءة غير كاف، ويقتضي ذلك إلزام الشركة طالبة الترخيص إثبات عدم كفاية الاستغلال لمواجهة احتياجات السوق<sup>(15)</sup>، وعليه يسمح للدول الأعضاء منح تراخيص إجبارية إذا ما تعلق الأمر بحالة الطوارئ الصحية<sup>(16)</sup>.

وأمام المخاوف التي تعترض الدول النامية من العقوبات الاقتصادية التي قد تهددها من قبل الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف فإن نظام الترخيص الإجباري يتطلب بنية أساسية إدارية وقانونية غير موجودة في أغلب الدول النامية، مما يستوجب على الدول النامية عمل ترتيبات على النحو الذي يحقق النتائج المرجوة، ومما يجب الإشارة

إليه أن أحكام المادة 31 لم تأت بما هو في صالح الدول النامية ، وذلك بسبب محدودية القدرة الإنتاجية للدول النامية من أجل وضع التراخيص موضع التنفيذ<sup>(17)</sup>.

### المحور الثاني: فعالية أحكام إعلان الدوحة في تشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية:

كان الهدف من إبرام اتفاقية تريبس هو ضمان أن براءة الاختراع ستحقق للدول النامية توفير المستحضرات الصيدلانية مع الاحتفاظ في الوقت نفسه ببعض الخيارات بشأن أهلية الحصول على البراءة، ونطاق الحقوق لأغراض الصحة العامة، ولكن أصبح مدى دعم اتفاقية تريبس للصحة العامة يثير جدلا بالغا لاسيما قرب الوقت الذي أصبحت فيه معظم التزامات الاتفاق الموضوعية للدول النامية سارية المفعول منذ سنة 2000<sup>(18)</sup>، الأمر الذي أدى إلى عقد المؤتمر الوزاري الرابع المتعلق بإعلان الدوحة للتممية من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا للدول النامية وإعادة النظر في أحكام اتفاق تريبس بشأن مسألة الدواء والصحة وذلك من خلال:

أولا: خلفية إعلان الدوحة.

ثانيا: محتوى إعلان الدوحة.

ثالثا: تقييم إعلان الدوحة.

#### أولا- خلفية إعلان الدوحة:

لقد أيقنت العديد من الحكومات أن العلاقة بين اتفاقية تريبس والصحة العامة تحتاج إلى توضيح، حيث أن عيوب هذه الاتفاقية بدأت تظهر مع تفاقم الإصابة بعدوى الإيدز بالدول النامية الأكثر فقرا لاسيما في إفريقيا، حيث اتخذت الأزمة عدة أبعاد والمتمثلة في<sup>(19)</sup>:

1- عدم قدرة المصابين بعدوى الإيدز في الدول النامية على اقتناء الأدوية مرتفعة الثمن والمحمية ببراءة اختراع.

2- عجز حكومات الدول النامية عن توفير الأدوية لمواطنيها بسبب ارتفاع التكلفة، وعدم تمكنها من الإنتاج محليا بسبب افتقارها للتكنولوجيا والخبرة الفنية.

3- استحالة استيراد الأدوية الجنيسة منخفضة الثمن والمنتجة في دول نامية بسبب القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على هذا الإجراء، وهو ما يدحض بشكل واضح

إدعاء واضعي اتفاقية تريبس بخصوص تشجيع نقل التكنولوجيا والحفاظ على الصحة العامة.

4- الدعوى القضائية التي رفعتها 39 شركة للصناعات الدوائية ضد دولة جنوب إفريقيا لمحكمة بريتوريا العليا والمتمثل فحواها أن قانون جنوب إفريقيا المعني بالأدوية سمح بالاستيراد الموازي لأدوية فيروس نقص المناعة البشرية أو ما يعرف بالإيدز بما يتعارض مع أحكام اتفاقية تريبس، ومن خلال الإجراءات القضائية كشف الستار عن حقيقة أن دولة جنوب إفريقيا كانت تستند في ذلك إلى القانون النموذجي الخاص بالويبو، مما أدى بالشركات الدوائية إلى سحب شكواها بلا قيد أو شرط في عام 2001<sup>(20)</sup>.

5- دعوة أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأمانة المنظمة العالمية للتجارة في أبريل 2001 إلى عقد حلقة عمل عن التسعير التفضيلي وتمويل العقاقير الأساسية بمدينة هوسيبور النرويجية، وبعد نشر التقرير الخاص بها اقترحت المجموعة الإفريقية ان تدعو منظمة التجارة العالمية إلى عقد جلسة خاصة لمجلس تريبس لبدأ مناقشات بشأن تفسير أحكام اتفاقية تريبس وتطبيقاتها من أجل توضيح مواطن المرونة من أجل إقامة علاقة بين حقوق الملكية الفكرية والحصول على الأدوية<sup>(21)</sup>.

حيث أن مفهوم مواطن المرونة يجد أساسه القانوني وفقا لتقرير اللجنة المعنية بالتنمية والحقوق الفكرية التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية<sup>(22)</sup> بوجود خيارات مختلفة يمكن من خلالها نقل التزامات اتفاقية تريبس إلى القانون الوطني، بحيث تراعى المصالح الوطنية ويلتزم في الوقت نفسه بأحكام اتفاقية تريبس ومبادئه فيما يتعلق ب: عملية اكتساب الحق، نطاق الحق وإنفاذ الحق والانتفاع به.

6- المقترح الكتابي المفصل الذي أعدته الدول النامية في يونيو 2001 تدعو فيه منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراءات لضمان أن اتفاق تريبس لا يتسبب بأي شكل من الأشكال في تفويض الحق المشروع لأعضاء منظمة التجارة العالمية في صياغة سياسات الصحة العامة الخاصة بهم وتطبيقاتها من خلال اعتماد تدابير لحماية الصحة العامة<sup>(23)</sup>.





### ثانيا- محتوى إعلان الدوحة:

يعتبر مؤتمر الدوحة مصب اهتمام الدول النامية على وجه الخصوص، والتي حضرته على مضض باعتبار أن جدول أعماله المتضمن 21 موضوعا هو امتداد لجدول أعمال المؤتمرات السابقة، حيث انعقد هذا المؤتمر بقطر خلال الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2014<sup>(24)</sup>.

وسيتم التركيز على الجوانب الذي تناولها هذا المؤتمر في إطار مجال التكنولوجيا الدوائية وذلك من خلال الإعلان المنفصل تحت مسمى إعلان في شأن اتفاق تريبس والصحة العامة، وأهم الأحكام التي تم التطرق إليها هي<sup>(25)</sup>:

1- تقديم سياق أوضح للاختيارات التشغيلية المحددة من أجل استخدام السياسات بمقتضى اتفاق تريبس في تعزيز الحصول على الأدوية، وتوضيح مواطن المرونة المحددة لتحقيق هذا الهدف.

2- الإقرار بجسامة مشاكل الصحة العامة التي تتاب كثير من البلدان النامية، وأقل البلدان نموا خاصة مشاكل الصحة العامة الناجمة عن مرض نقص المناعة البشرية، الإيدز، السل والملاريا، وكذا الأوبئة الأخرى، وهذا من خلال البند الأول الذي تطرق للأمراض المذكورة على سبيل الحصر بما يفتح الباب أمام هذه البلدان لإضافة أمراض أخرى<sup>(26)</sup>.

3- للبلدان الأعضاء مطلق الحرية في استخدام أحكام اتفاقية تريبس بالطريقة التي تدعم الصحة العامة، وهذا من خلال البند الثاني في فقرته الرابعة (إن اتفاق تريبس لا يمنع ويسعى أن لا يمنع الأعضاء من اتخاذ التدابير لحماية الصحة العامة)<sup>(27)</sup>، وأنه يمكن بل وينبغي تفسيره وتنفيذه بطريقة تدعم حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، ولاسيما في إمكانية تعزيز حصول الجميع على التكنولوجيا.

ودائما ومع أحكام البند الثاني فإن الفقرة الخامسة من هذا الإعلان قد أكدت على بعض الجوانب وتوفر فيها أحكام اتفاقية تريبس المرونة لهذا الغرض ومنها<sup>(28)</sup>:

أ- حالة التراخيص الإجباري: فكل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية له الحق في منح تراخيص إجبارية والحرية في تحديد الأسباب التي على أساسها يتم منح التراخيص، ولقد بدد هذا التوضيح تصورا خاطئا مفاده أن التراخيص الإجبارية ليست

متوفرة إلا في حالة الطوارئ الوطنية، ويحق لكل عضو تحديد ما يشكل ضرورة وطنية أو الظروف الأخرى للضرورة الملحة، حيث يكتسي هذا التوضيح أهمية تطبيقية لأن البلدان في هذه المواقف تعفى من محاولة التفاوض بشأن ترخيص مع صاحب براءة الاختراع.

ب- حرية كل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية في إنشاء نظامه الخاص لهذا الاستنفاد دون اعتراض وذلك على حسب قواعد منع التمييز وفقا للجنسية، والسماح للأعضاء الاختيار بين الاستنفاد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، حيث يحدد الاستنفاد إلى أي مدى يمكن لصاحب حق الملكية الفكرية أن يمنع إعادة بيع أو استيراد السلع الأصلية المطروحة في السوق بموافقته في البلد نفسه أو في بلد آخر، ومن ثم فإن البلدان تتمتع بحرية تحديد ما إذا كانت ترغب في السماح بالاستيراد الموازي للسلع الحاصلة على براءة اختراع من عدمه بما في ذلك المنتجات الطبية<sup>(29)</sup>.

ج- البدء في العمل الذي بلغ ذروته فيما بعد، وذلك بإقرار موطن مرونة إضافية معد لمساعدة بلدان ذات إمكانيات تصنيع غير كافية أو معدومة في قطاع المستحضرات الصيدلانية على الانتفاع بالترخيص الإجباري على نحو فعال<sup>(30)</sup>.

د- التزام البلدان المتقدمة الأعضاء بإتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال والهيئات في أرضها بغية تحفيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية الأعضاء وفقا لأحكام المادة 66 في فقرتها الثانية من اتفاقية تريبس، مما يؤكد على أن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية يمثل أيضا مشكلة عامة<sup>(31)</sup>.

- تمديد الفترة الانتقالية لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتزاماتها بخصوص براءات الاختراع وحماية بيانات الاختبار الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ والجزاءات المقررة إلى غاية يناير 2016<sup>(32)</sup>.

وعليه فإن البلدان الأقل نموا غير ملزمة بمنح حقوق استثنائية للمستحضرات الصيدلانية التي تنطبق عليها الأحكام المحددة في المادة 70 في فقرتها التاسعة، وهذه القرارات منفصلة عن التمديد العام للفترة الانتقالية الخاصة بأقل البلدان نموا فيما يخص بالتزاماتها الأخرى المنصوص عليها في اتفاقية تريبس حتى 01 يوليو 2013، ويمكن للبلدان الأقل نموا تمديد الفترة الانتقالية بناءً على طلب وجيه.



### ثالثا- تقييم إعلان الدوحة:

على الرغم من أن إعلان الدوحة أقرب بأن الحصول على الدواء هو حق إنساني أساسي للجميع، وكما تم تبنيه من طرف كل الدول الأعضاء، خاصة وأنه لعب دورا كبيرا في حماية الصحة العامة للدول النامية من خلال تعزيز نقل التكنولوجيا، إلا أنه يؤخذ عليه العديد من النقاط التي حالت دون تحقيق أهدافه والمتمثلة أساسا في<sup>(33)</sup>:

**1-** الطابع الاستثنائي لمنح التراخيص: حيث يربط الإعلان بينها وبين انتشار بعض الأوبئة، أو قيام حالة الطوارئ القومية، أو ظروف خاصة تبرر منح التراخيص الإجبارية لمجابهة تلك الظروف، وبذلك تم تخفيف نطاق اللجوء إلى إصدار هذه التراخيص لصنع الأدوية، ودليل ذلك أنه على الرغم من إقرار الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الدوحة إلا أن سياستها التجارية لم تتغير إطلاقا بل قد لجأت إلى إستعمال طرق أخرى لضمان فرض مستويات جد صارمة ودقيقة لحماية الملكية الفكرية على الدول النامية من خلال تحديد أسباب منح التراخيص الإجبارية في حالات الطوارئ لأغراض تجارية وتنافسية<sup>(34)</sup>.

**2-** عدم حل مشكلة الأدوية الجنيسة وإغفال الآليات التي بموجبها تضمن التزام الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية لحماية الصحة العامة وترقية الصناعات الدوائية وهذا ما يظهر من خلال وضع العوائق أمام الاستيراد الموازي للأدوية الجنيسة في بلدان الدول النامية، حيث لا فائدة من مجرد الالتزام دون تطبيق أمين ودقيق لهذه الالتزامات.

**3-** توسيع نطاق التفاوض لصالح الدول المتقدمة: على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول النامية وفقا لإعلان الدوحة للحيلولة دون توسيع نطاق التفاوض أو إضافة موضوعات جديدة، إلا أن الدول المتقدمة قد في توسيع نطاق التفاوض خلال مدة زمنية محددة، وهذا ما ظهر في سنة 2005 في حيث بقيت الدول النامية خارج نطاق التفاوض في إطار البحث من خلال مجموعات العمل، والتي تعتبر نتائجها غير ملزمة بأية حال.

**4-** إزداد مؤشر المشاكل الصحية: وهذا ما يبدو جليا من خلال السنوات المتتالية لمؤتمر الدوحة، حيث نجد ارتفاع عدد المصابين بفيروس نقص المناعة ليصل إلى 6,38 مليون، وارتفاع أمراض السل والالتهاب الكبدي والسرطان من سنة 2002 لتصل حسب التوقعات إلى 60% سنة 2020 عند الدول النامية<sup>(35)</sup>.



- 5- تحايل الشركات الدوائية العالمية بشأن تسهيل إجراءات حماية الملكية الفكرية: وذلك من خلال تغيير خطتها في التعامل مع الدواء مدعية أن الأمر يصب في صالح الدول النامية من خلال:
- أ- تشجيع تنمية الأدوية الحديثة.
- ب- تمكين الصناعات المحلية من استرجاع الإستثمارات الأجنبية، وعقد اتفاقات شراكة معها في مجال البحث والتطوير<sup>(36)</sup>.
- 6- تجاهل الدول المتقدمة لتنفيذ بنود إعلان الدوحة: وهذا ما يظهر من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على<sup>(37)</sup>:
- أ- تمديد أجال براءات الأدوية بما في ذلك تلك الأدوية المعدلة أو المحسنة.
- ب- تحديد أسباب منح التراخيص الإجبارية ووضع العوائق أمام الاستيراد الموازي للأدوية الجنيسة، كما أشرنا سابقا من خلال ربط تسجيل الدواء بنظام البراءة، بهدف منح تسجيل وبيع دواء جنيس خلال مدة البراءة.
- ج- فرض القوانين وعدم التساهل في قضايا خرق البراءات وضمن الدفاع عن حقوق شركات الدواء واستثماراتها.
- د- قيام الإدارة الأمريكية بمحاولات منع منظمة الصحة العالمية من نشر أبحاث وتصريحات تنتقد أثر السياسات التجارية الأمريكية على الصحة العامة<sup>(38)</sup>.

#### خاتمة:

- في ختام هذه الورقة البحثية المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وفقا لإعلان الدوحة توصلنا إلى النتائج التالية:
- 1- الانعكاسات العامة لاتفاقية تريبس على نقل التكنولوجيا والآثار السلبية التي تحددها اتفاقية تريبس جعلت منها أداة فظة لتقنين احتكار التكنولوجيا.
- 2- الغرض الجوهرى لاتفاقية تريبس هو حماية التكنولوجيا والعمل على الإنفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة.
- 3- إن قصور اتفاقية تريبس في نقل التكنولوجيا للدول النامية تظهر من خلال اقتناء المعرفة لإنتاج السلع والخدمات وقصر ملكيتها على الدول النامية من الاستيراد الموازي والتراخيص الإجبارية والأدوية الجنيسة.



4- عدم كفاية المرونات والمكاسب التي تضمنتها اتفاقية تريبس من أجل التخفيف من الأعباء التي تترتب عن الدول النامية من الاستيراد الموازي والتراخيص الإجبارية والأدوية الجنيسة.

5- إن الأزمات التي تعرضت لها الدول النامية جعلها تصب اهتمامها نحو تقديم سياق أوضح من أجل استخدام السياسات الواردة في اتفاق تريبس في تعزيز الحصول على التكنولوجيا الدوائية.

6- يعتبر مؤتمر الدوحة الطريق القانوني الذي سلكته الدول النامية من أجل افتكاك حقها من الدول المتقدمة من أجل تمكينها من الحصول على الأدوية، ونقل الابتكارات الطبية نحوها.

7- عدم التزام الدول المتقدمة ضد الدول النامية ببنود إعلان الدوحة ظهر جليا من خلال الطابع الاستثنائي للتراخيص الإجبارية، وعدم وجود حل لمشكلة الأدوية الجنيسة، الأمر الذي أدى إلى:

أ- ازدياد مؤشر المشاكل الصحية.

ب- تحايل الشركات الدوائية بشأن مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية.

ج- تجاهل الدول المتقدمة لبنود الإعلان.

ووفقا لهذه كله فإنه يقع على الدول النامية التي ترى نفسها خاضعة لقيود الدول المتقدمة تعزيز قدرتها ببذل كل الجهود والمساعي من أجل الحصول على التكنولوجيا الطبية بما يحقق لها الرفاهية والاستقرار والتقدم لتكون مسايرة للدول المحتركة لهذه التكنولوجيا.

### الهوامش والمراجع:

(1) - نجية بادي بوقميحة، تأثير اتفاق تريبس على الدول النامية، منشورات الحلبي، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص20.

(2) - عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان ماضي، التنظيم القانوني للصناعات الدوائية على ضوء اتفاقية تريبس، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر، 2015، ص21.

(3) - عبد السلام مخلوفي، أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (trips) على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، 2007، ص136.

- (4) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص25.
- (5) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص17.
- (6) - عبد السلام مخلوفي، المرجع سابق، ص137، 136.
- (7) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص21.
- (8) - عبد السلام مخلوفي، المرجع السابق، ص137.
- (9) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص28.
- (10) - المرجع نفسه، ص2.
- (11) - عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان ماضي، المرجع السابق، ص69.
- (12) - فرهاد سعيد سعدي، الاستيراد الموازي والاستنفاد الدولي للحقوق الفكرية في التجارة الدولية، دراسة في تجارة المنتجات الدوائية المحمية ببراءة اختراع، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد10، جامعة كركوك، العراق، 2014ص94.
- (13) - المادة 6 من اتفاقية الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية تريبس، المبرمة بمراكش المغربية بتاريخ 16 أفريل 1994، في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- (14) - فرهاد سعيد سعدي، المرجع السابق، ص96.
- (15) - محمد العرمان، الترخيص الدوائي الإجباري في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمكانية اللجوء إليه، دراسة في ضوء أحكام اتفاقية تريبس وقانون تنظيم حماية الملكية الصناعية الإتحادي وإعلان الدوحة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد الأول، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018، ص450.
- (16) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص27.
- (17) - عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان ماضي، المرجع السابق، ص170، 167.
- (18) - تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية، المجالات المشتركة بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة، ص71، المنشور متوفر على الموقع الإلكتروني:  
تاريخ الإطلاع: 2019/09/03 على الساعة: 15: 15. <https://onlinebookshop.wto.org>
- (19) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص34.
- (20) - تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية، المرجع السابق، ص71.
- (21) - المرجع نفسه، ص72.
- (22) - المرجع نفسه، ص72، وانظر كذلك: [www.wipo.int](http://www.wipo.int)
- (23) - المرجع نفسه، ص72.
- (24) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص32.
- (25) - تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية، المرجع السابق، ص73، 72.
- (26) - نجبية بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص35.

- (27)- الإعلان الفرعي الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (مؤتمر الدوحة للتنمية) الذي عقد بالدوحة عام 2001.
- (28)- تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية، المرجع السابق، ص72.
- (29)- ، تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكارات الطبية، المرجع السابق ص73.
- (30)- الفقرة السادسة من البند الثاني لإعلان الدوحة للتنمية، المرجع السابق.
- (31)- الفقرة السابعة من البند الثاني، المرجع نفسه.
- (32)- إعفاء أقل البلدان نموا من الالتزام المنصوص عليه في المادة 70 في فقرتها التاسعة من اتفاق تريبس (حين يكون احد المنتجات موضوع طلب للحصول على براءة اختراع في بلد عضو وفقا لأحكام الفقرة 8) {تمنح حقوق تسويقه المطلقة على الرغم من أحكام الباب السادس لمدة 5 سنوات عقب الحصول على الموافقة على التسويق في ذلك البلد العضو أو حتى يتم منح أو رفض منح براءة اختراع خاصة بهذا المنتج في ذلك البلد العضو أي من الفترتين أقصر شريطة أن يكون قد تم بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تقديم طلب الحصول على براءة اختراع ومنحها، فيما يتعلق بذلك المنتج في بلد آخر والحصول على موافقة تسويقه في ذلك البلد العضو الأخر).
- (33)- رمازنية سفيان، حماية براءة الاختراع في اتفاقية تريبس وأثرها على الصناعة الدوائية العربية، مذكرة ماجستير، فرع العلوم القانونية، تخصص قانون الملكية الفكرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2016، ص108، 107.
- (34)- نجيبه بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص39.
- (35)- نجيبه بادي بوقميحة، المرجع السابق، ص38.
- (36)- المرجع نفسه، ص39، عبد السلام مخلوفي، المرجع السابق، 192، 191.
- (37)- المرجع نفسه، ص39.
- (38)- عبد السلام مخلوفي، المرجع السابق، ص194.